الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول الكبرى
التي حافظت على انظمتها الليبرالية

لقد شهد الاقتصاد الأمريكي ازدهاراً كبيراً أبان الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) بسبب توقف الصناعات الأوربية لدواعي الحرب، ولذلك استثمرت الولايات المتحدة هذه الفرصة واستطاعت ان تحرز تقدماً سريعاً في جميع الأسواق العالمية والأوربية منها بشكل خاص، فارتفعت الطاقة الإنتاجية للولايات المتحدة بمقدار (٧٠%)، لكن هذا الوضع لم يدم طويلاً، ففي عام ١٩٢٥ استأنفت المنافسة الأوربية في الأسواق العالمية، مما أدى إلى انخفاض نسبة الصادرات الأمريكية، فاصبح الاقتصاد الأمريكي يعاني من آثار الانكماش ، حاولت الحكومة الأمريكية معالجة هذا الوضع عن طريق توسيع الائتمان، فوضعت المصارف الأمريكية اعتمادات ضخمة تحت تصرف المنتجين والمستهلكين الأمريكيين، وبفضل هذه الاعتمادات استطاعت الولايات المتحدة إزاحة آثار الانكماش وقتيا.

لم يدم الوضع هذا طويلا فسرعان ما هبطت قيم الأسهم بشدة وبصورة مفاجئة معلنة عن بدء ظهور أزمة مالية في الولايات المتحدة، فحينما أخذت الأسعار في سوق الأوراق المالية في (وول ستريت) تسجل ارتفاعاً سريعاً ومستمراً بفضل المضاربات حتى وصلت أرقاماً قياسية ، فنتج عن ذلك بعض الحذر من شراء الأسهم في الولايات المتحدة، ومن ثم قل الإقبال على شراء الأسهم وبذلك انخفضت أسعارها تدريجياً واندفع أصحاب الأسهم إلى بيعها خوفاً من حدوث مزيد من الانخفاض في أسعارها، ففي يوم (الخميس الأسود) ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٩ بلغ بيع الأسهم ذروته وسجلت أسعار الأسهم انخفاضاً حاداً، ليشهد بداية حدوث

انهيار اقتصادي الذي كان له اثر الصدمة عنيفاً ومفاجئاً على حياة معظم الشعب الأمريكي الذي زعزع ثقتهم في اقتصاد بلادهم.

أتهمت بعض الأوساط الأوربية الولايات المتحدة الأمريكية بمسؤولية حدوث الأزمة الاقتصادية بسبب الوثبة الكبيرة في الاقتصاد الأمريكي في سنوات الحرب العالمية الأولى وعدم جديتها في تصفية مشكلة ديون الحرب وانفتاح الاسواق العالمية ولاسيما اسواق أوروبا امام النشاط الاقتصادي الأمريكي واثقالها لكاهل الاقتصاد الأوربي، أما الادارة الأمريكية فقد وجهت اتهاماتها للدول الأوربية، واشار الرئيس الأمريكي هربرت هوفر، بأن الاقتصاد الأوربي يتحمل مسؤولية الأزمة بسبب عدم تكيفه مع الظروف بعد الحرب العالمية الأولى ، وأكد أن العوامل الرئيسة للأزمة الاقتصادية لم تكن داخلية نشأت من داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وأشار: " لم تنطلق العوامل الرئيسة للأزمة الاقتصادية من داخل الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن من خارجها ، لاسيما ما أفرزته في الحرب العالمية الأولى وما تبعها من معاهدة فرساي".

إن الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها الولايات المتحدة ، سرعان امتدت إلى بقية دول العالم الرأسمالي، وذلك بفعل الترابط الاقتصادي والمالي الحاصل بين دول العالم الرأسمالي، والدور المهم الذي أخذت تلعبه الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الأولى من خلال تقديمها اعتمادات ضخمة إلى الدول الأوربية، وبتأثير الازمة الاقتصادية العالمية توقفت الولايات المتحدة عن تقديم المزيد من القروض إلى الخارج وإعادة تصدير رؤوس الأموال التي كانت قد اقرضوها لأجل قصير، فكان هذا يكفي لكي تظهر الأزمة في أوروبا أولا ومن ثم في دول

العالم مسببه ضيقاً في حركة رأس المال، وقلقاً يؤثر على كل النشاطات الاقتصادية ابتداءاً من النشاط المصرفي.

كانت النتيجة الاولى للازمة الاقتصادية على مستوى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية بأن ساعدت على نجاح الحزب الديمقراطي في وجه الجمهوريين في انتخابات عام ١٩٣٢ وبمجيء الديمقراطيين الى الحكم كانت هناك الأحداث الدولية التي تنتظر موقفا منها بالإضافة إلى معالجة مضاعفات الأزمة الاقتصادية على المستوى الداخلي ، ولكن نجاح الحزب الديمقراطي في انتخابات عام ١٩٣٢ كان على اساس برنامج عمله الرامي الى تصحيح الأوضاع المالية والاقتصادية ، لهذا فان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية اعطت الأولوية للقضايا الداخلية على القضايا الخارجية ، وكان بالتالي اهتمامها بقضيتي : وصول النازية الى الحكم واحتلال اليابان لبعض مناطق الصين في أوائل عام ١٩٣٣ دون المستوى المطلوب.

انتقلت آثار الأزمة الاقتصادية إلى بريطانيا، بحكم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الولايات المتحدة وبريطانيا، فقد كان للتقلص الحاد بتقديم القروض الأمريكية إلى بريطانيا، وتوقف الصادرات الأمريكية إليها أيضاً، وفرض رسوم كمركية عالية على الواردات البريطانية تحت تأثير قانون تعرفة (سموث هولي) لعام ١٩٣٠، كل ذلك أدى إلى انتقال آثار الأزمة الاقتصادية إلى بريطانيا والتي بدأت بأزمة مالية في لندن، وفضلاً عن ذلك أضافت سياسة الإقراض الخاطئة التي اتبعتها المصارف البريطانية إزاء النمسا عبئاً إضافيا على نظامها المالي عندما لجأت إلى استثمار النسب الأكبر من أموالها لآجال طويلة في وقت عجزت فيه مصارف البلدين المدينين عن الدفع مما اضعف مركز بريطانيا المالي،

فشرع المودعون الأجانب إلى سحب أموالهم التي كانت مودعة لآجال قصيرة الأمد لدى المصارف البريطانية، وحاولت بريطانيا الخروج من هذا المأزق بلجوئها إلى طلب القروض من مصارف الولايات المتحدة وفرنسا، غير إن هذا الإجراء كان عاجزاً عن إعادة الثقة إلى مركزها المالي.

تشكلت حكومة جديدة في بريطانيا عام ١٩٣١ من الحزبين ، وقد اعطت هذه الحكومة الأفضلية في العمل للقضايا الداخلية الناتجة عن الأزمة ، فانعكس ذلك ايجابيا على الاقتصاد البريطاني ، بعد ذلك عمدت بريطانيا إلى عقد مؤتمر (اوتاوا) في ٢٠ آب ١٩٣٢ والذي تضمن فرض بريطانيا رسوم كمركية عالية على السلع الأجنبية التي تأتي اليها، ولكن، السلع التي تصدر من بريطانيا نحو الدومنيون أو بالعكس قد وضع لها نظام التفضيل، أي ان الرسوم الكمركية على هذه السلع تكون اقل من تلك، وكان من نتيجة ذلك أفاد المبادلات التجارية في داخل المستعمرات البريطانية التي تعتبر كتلة واحدة، والدول الاخرى.

بعد ذلك امتدت آثار الأزمة الاقتصادية إلى فرنسا بعد ان فرضت الولايات المتحدة الرسوم الكمركية على السلع الفرنسية وبذلك تتأثر الاقتصاد الفرنسي بالأزمة الاقتصادية شأنها شأن الدول الرأسمالية الأخرى، ولكن لم تعان فرنسا من الأزمة إلا في مدة متأخرة نسبياً وبصورة اقل حدة من بقية الدول الرأسمالية، لان اقتصادها اكثر توازناً واكثر اكتفاءاً ذاتياً، ولأنه اقل تأثراً بتذبذبات التجارة العالمية.

ففي أواخر العام ١٩٣١ بدأت الأزمة الاقتصادية في فرنسا، وقد صرحت الحكومة التي تقبض على زمام الحكم التي يرأسها اندريه تارديو بتنفيذها (سياسة الرفاه)، لكن الواقع غير ذلك، لذا لا غرابة في إن

الانتخابات التي جرت في آيار ١٩٣٢ أحدثت ردة وكان النجاح حليف اليساريين (الراديكاليين والاشتراكيين والشيوعيين)، ولكن لم يكونوا متفقين في الإجراءات الواجب اتخاذها لتقويم الوضع الاقتصادي العام، فقد انخفضت قيمة الصادرات ، كما انخفض معدل الإنتاج الصناعي إلى الثلث ووصل مستوى الاقتصاد الفرنسي إلى ما كان عليه في نهاية القرن التاسع عشر، وانهارت آلاف المؤسسات الصناعية وحوالي مائة ألف شركة تجارية، ووصل عدد العاطلين عن العمل حوالي نصف مليون، كما هبطت أسعار المنتجات الزراعية وفقد (٧٥%) من المزارعين أعمالهم.

تركت الأزمة تأثيراً واضحاً على السياحة والمصنوعات الكمالية في فرنسا، فبالنسبة للسياحة قل إقبال السياح إلى فرنسا، فانخفضت حركة السياح إلى النصف في العام ١٩٣١، وكان من اثر انخفاض عدد السياح إن انخفضت إيرادات سكك الحديد الفرنسية في العام ١٩٣١ خمسة مليارات من الفرنكات ، أما بالنسبة للمصنوعات الكمالية فان جانباً كبيراً من عبئ الأزمة في فرنسا وقع على تلك المصنوعات فانخفضت قيمة صادرات تلك المصنوعات في العام ١٩٣١ بنسبة (٤٠%).

وفي محاولة لتخفيض إفرازات الأزمة الاقتصادية على فرنسا، لجأت الحكومة الفرنسية إلى استخدام (نظام الحصص) من خلال تحديد كميات السلع التي يمكن استيرادها والأخذ بنظر الاعتبار معدل الإنتاج الوطني بشكل لا يمس الكميات المستوردة مصالح المنتجين بسوء، وبموجب هذا النظام تم تحديد الكميات المستوردة ووسعت هذا النظام وطبق على اكثر من (١١٠٠) سلعة، وحذت دول عديدة حذو فرنسا في هذا المسار.

واتخذت الحكومة الفرنسية سياسة (مراقبة الصرف) من اجل تقييد الاستيراد من جهة، والمحافظة على الذهب والعملات الأجنبية من جهة

اخرى، ولتطبيق هذه السياسة عمدت الحكومة الفرنسية إلى تشكيل لجنة خاصة بشراء العملات الأجنبية من المصدرين بسعر معين، وتبيع تبعاً لذلك من هذه العملات إلى المستوردين بالسعر الذي تحددها هي، وبذلك تستطيع بطريقة غير مباشرة تقييد الاستيراد والحفاظ على ميزان المدفوعات وبذلك أسهمت الحكومة الفرنسية في تذليل الجانب الأكبر من المعوقات الاقتصادية.

من المعروف أن السياسة الخارجية الفرنسية كان يهيمن عليها منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ، الخوف من انبعاث الخطر الالماني ، ومما زاد في احدة هذا الشعور هو استلام هتلر للحكم في المانيا في عام ١٩٣٣ ، اي على اثر الازمة الاقتصادية ، فعلى الرغم من أن هتلر حاول ان يخفف من حدة رد الفعل الفرنسي على استلامه الحكم في المانيا ، عن طريق توجيه انظاره نحو مناطق اخرى غير الالزاس ، واللورين ، المأهولتين بالألمان ، الا أن الحكومة الفرنسية وجدت أن عليها اى ـلاء سياستها الخارجية ووسائل دفاعها اهمية قصوى دون ان يشغلها عن ذلك تضميد جروحها الناتجة عن الأزمة الاقتصادية.

المصادر

١. أحلام ناجي مجيد ، أوضاع ألمانيا الاقتصادية (١٩١٩-١٩٣٣) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٦.

٢. إياد ناظم جاسم العلواني ، موقفا بريطانيا وفرنسا من الأزمات الدولية ١٩٣٥- ١٩٣٩ (دراسة تاريخية) ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة الانبار ، ٢٠١١.

٣. إيمان متعب محي التميمي ، الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية الاسباب والنتائج ١٩٢٩-١٩٣٣ ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٣.

٤. جلال يحيى ، التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر، القاهرة ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٨٣.

٥. حارث عبدالرحمن الطيف محمد التكريتي ، التطورات السياسية والاقتصادية في بريطانيا ١٩٢٩ - ١٩٣٣ ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، ٢٠١١.

٦. رياض الصمد ، العلاقات الدولية في القرن العشرين تطور الأحداث لفترة ما بين الحربين ١٩١٤-١٩٤٥، ط٢ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ج ٢.

٧. عبد العظيم رمضان ، تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٧، ج٣.

٨. عوني عبد الرحمن السبعاوي ، التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر، عمان ، دار الفكر، ٢٠٠٩.